أكد أنه ثابت بالكتاب والسنة والإجماع

الصويلح: الزكاة واجبة في الذهب والفضة

أكد مدير مكتب الشئون الشرعية في بيت الزكاة الشيخ جابر فليح الصويلح وجوب الزكاة في الذهب والفضة إذا توافرت شروط وجوب الزكاة فيهما.

وقال الصويلح إن وجوب الزكاة في الذهب والفضة ثابت بالكتاب والسنة والإجماع مصداقا لقوله تعالى في كتابه العزيز (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون) (التوبة ٣٤) واما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فاحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره (رواه الإمام مسلم) وقد اجمع المسلمون في كل العصور على وجوب الزكاة في الذهب والفضة. واوضح الصويلح ان نصاب الذهب عشرون دينارا وهو يساوي (85) جراما من الذهب الخالص تقريبا ونصاب الفضة مائتا درهم (595) جراما تقريبا من الفضة الخالصة ويراعى في تقدير نصاب الحلي الذي تجب فيه الزكاة الوزن لا القيمة الخالصة من الوزن والصياغة.

■ نصاب الذهب يساوي 85 جراماً والفضة 595 ويراعى في التقدير الوزن لا القيمة

جابر الصويلح

وأشار إلى أن حلي المرأة المُعد للاستخدام الشخصي لا زكاة فيه إذا لم يزد عن القدر المعتاد للبس المرأة بين مثيلاتها في المستوى الاجتماعي لها اما ما زاد عن القدر المعتاد فيجب تزكيته لأنه صار في معنى الاكتناز والادخار وكذلك تزكى المرأة كل ما عزفت عن لبسه من الحلي لتقدوم طرازه أو نحو ذلك من الأسباب.

وبين الصويلح أن الزكاة تحسب في كلا النوعين حسب وزن الذهب والفضة الخالصين ولا اعتبار بالقيمة ولا بزيادتها بسبب الصياغة والصناعة ولا بقيمة ما فيها من الأحجار الكريمة والقطع المضافة من غير الذهب الفضة وهذا بخلاف الذهب والفضة الموجودين لدي التجار فإن العبرة في تزكيتهما بالقيمة الشاملة للصناعة ولما في المصاغ من الأحجار الكريمة.

ولفت إلى أن ما حرم استعماله من حلي الذهب والفضة تجب فيه الزكاة ومن ذلك ما اتخذه الرجل لزينته من الذهب - والذهب محرم على الرجال - فعليه زكاته كسوار ذهبي أو ساعة ذهبية بخلاف ما لو اتخذ خاتما من فضة فلا زكاة فيه لأنه حلال له وكذا ما تتخذه المرأة من حلي الرجال لزينتها فهو حرام عليها وفيه زكاة وجملة ذلك أن كل ما حرم استعماله من حلي الذهب والفضة فيه زكاة بلغ نصابا بنفسه أو بلغ بضمه إلى ما عنده نصابا.

■ حلي المرأة المعد للاستخدام الشخصي لا زكاة فيه إذا لم يزد عن القدر المعتاد للبس

وقال الصويلح إن الندوة السادسة لقضايا الزكاة المعاصرة ناقشت موضوع حكم الزكاة في حلي النساء المعد للاستعمال.

وبعد دراسة هذا الموضوع من جوانبه المختلفة والاستماع إلى النقاش المستفيض حول الأبحاث المقدمة تبين أن هناك اتجاهين في الفقه الإسلامي: أحدهما يرى وجوب الزكاة في حلي النساء والثاني يرى عدم الوجوب فيها، ويرى المشاركون في الندوة أن لكل من الاتجاهين حجته ودليله فيسع أهل العلم الأخذ والإفتاء بأحد الرأيين بما يترجح عندهم. واضاف إنه عند الأخذ بعدم وجوب الزكاة في حلي النساء تراعى عدة ضوابط هي: أن يكون الاستعمال مباحا فتجب الزكاة فيما يستعمله استعمالاً محرما كالتزين بحلي على صورة تمثال.

وأن يقصد بالحلي التزين فإذا قصد به الادخار أو الاتجار فتجب فيه الزكاة. وأن يكون الاستعمال في حاجة آنية غير مستقبلية بعيدة الأجل فتجب فيه الزكاة وأن يبقى الحلي صالحا للتزين به ولذا تجب الزكاة في الحلي المتهشم الذي لا يستعمل إلا بعد صياغة وسبك، ويستأنف له حولاً من وقت تهشمه. وأن تكون الكمية المستعملة من الحلي في حدود القصد والاعتدال عرفا. أما إذا بلغت حد الإسراف والتبذير فتجب الزكاة فيما زاد عن حد الاعتدال.

للتخفيف على المراجعين لدى إنهاء معاملاتهم

هيئة الإعاقة تسعى لفتح فروع لها في محافظات الكويت

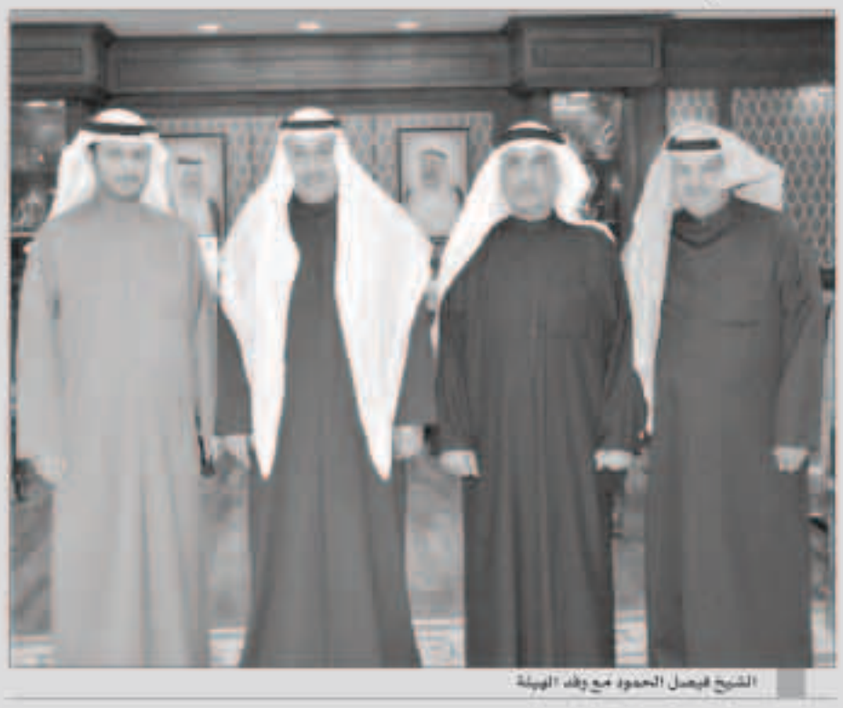
الشيخ فيصل الحمود مع وفد الهيئة

أكد عضو مجلس اداره الهيئة العامة لذوي الإعاقه د. عيسى الجاسم سعي مجلس ادارة الهيئة الى فتح فروع للهيئة في محافظات الكويت للتخفيف على المراجعين لدى إنهاء معاملاتهم في الهيئة.

وقال الجاسم في تصريح صحافي عقب لقاء وفد من الهيئة مع محافظ الفروانية الشيخ فيصل الحمود ان هذا التوجه يأتي لتقديم افضل خدمة لهذه الفئة العزيزة مؤكدا ان مجلس ادارة الهيئة لن تألوا جهدا في رعاية المعاقين واسرهم وتسهيل كافة امورهم.

واشاد بتجاوب الشيخ فيصل وترحيبه بالفكرة واستقباله الوفد بكل ترحاب

مضيفا ان المحافظ وعدهم ببذل ما في وسعه لافتتاح فرع بالمحافظة لتسهيل على سكان محافظة الفروانيه وخدمتهم باحسن صورة.

وقدم الجاسم شكره العميق باسمه وباسم اعضاء مجلس الادارة المحافظ على الترحيب والتشجيع والوقوف مع المجلس لتحقيق هذا المطلب علما ان وفد الهيئة ضم ايضا اعضاء مجلس الإدارة يوسف الكندري و منصور السرهيد.

في إطار سعيها إلى تخفيف المعاناة عن المتضررين والفقراء من الأشقاء

الكويتية للإغاثة تواصل دعمها للمرضى اليمنيين بالسودان

في اطار سعيها الى تخفيف المعاناة عن المتضررين والفقراء من الاشقاء في كل مكان تواصل الجمعية الكويتية للإغاثة اطلاق مساعداتها الإغاثية المتنوعة ما بين مادية وطبية

وفي هذا الصدد اعلن العبيد عن وصول الدفعة الاولى من المرضى المعالجين وعددهم 38 مريضا من الذين شملهم البرنامج العلاجي مع مرافقيهم وهم من مرضى القلب والذين أجريت لهم عمليات في مستشفيات الخرطوم من هذا الدعم والذي قامت بتنفيذه والاشراف عليه الجمعية الكويتية للاغاثة

وأوضح العبيد أن العدد الإجمالي لمرضى القلب المشمولين بهذا البرنامج هو 50 مريضا تكفلت الجمعية الكويتية للإغاثة بتكاليف العلاج والإقامة للمرضى

فيما تجرى حالياً عدد من العمليات سواءً إجراء قساطر علاجية (تركيب دعامات) أوعمليات القلب المفتوح في مستشفيات الخرطوم .للمرضى اليمنيين.

أثناء دخول المرضى اليمنيين

عبدالعزيز العبيد

هذا وقد اشاد العبيد بالبرنامج العلاجي وبتعاون كافة الجهات المنسقة والمسئولة سواء في الكويت او السودان او اليمن وأهمها اللجنة الكويتية العليا للإغاثة وسفارة دولة الكويت بالخرطوم ووزارة الصحة السودانية مؤسسة أمراض القلب الخيرية باليمن ومؤسسة نهد الخيرية باليمن وصندوق إعانة المرضى في السودان

كما تقدم العبيد بجزيل الشكر والتقدير لدولة الكويت كونها مركزا للعمل الانساني ولقائدها الإنساني سمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير البلاد والحكومة الكويتية واهل الكويت عامة بما يرسمون بعطائهم البسمة على وجوه الضعفاء والمرضى في كل مكان.

شارك فيها الأيتام وشملت مكة المكرمة والمدينة المنورة

150 معتمراً في رحلة «نماء للزكاة» والخيرات للأراضي المقدسة

المعتمرون في المسجد النبوي

سيرت نماء للزكاة والخيرات رحلة عمرة للاراضي المقدسة حيث شهدت إقبالا كبيرا وبلغ عدد المشاركين فيها 150 معتمرا من بينهم مجموعة من الأيتام الذين تكفلهم نماء وقد شملت الرحلة الإقامة خمس ليال في مكة المكرمة حيث ادى الوفد مناسك العمرة ثم قضوا ليلتين في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم زاروا خلالها جبل أحد حيث تعرف المشاركون على أحداث غزوة أحد على الطبيعة كما شملت زيارة مطبعة المصاحف ومسجد ذو القبلتين وشرح قصة تحويل القبلة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام.

وقد قام بالإشراف على الرحلة مدير المشاريع الاجتماعية في نماء للزكاة والخيرات حسين عبيد السعي، الذي حرص على تحقيق أهداف الرحلة الإيمانية والثقافية من خلال برنامج الزيارات المكثف والبرامج الثقافية على هامش الرحلة مما كان له اطيب الأثر في نفوس المشاركين.

هذا وتحرص نماء على تنظيم رحلات العمرة الدورية لمختلف الشرائح من الأسر والجاليات والأيتام لتدخل الفرحة في قلوبهم والسرور برؤية الكعبة المشرفة وأداء مناسك العمرة واغتنام الأجر وتوثيق الروابط الاجتماعية والتآلف بين المسلمين، وللقيام بالتوعية الإيمانية للأيتام وتعليمهم مناسك العمرة بشكل عملي وربطهم بكتاب الله سبحانه وتعالى وقد لاقت الرحلة استحسان المشاركين من حيث التنظيم وحسن الإعداد والترتيب وما شهدته من فعاليات ومحاضرات إيمانية وثقافية.

المشاركون في الرحلة

في ندوة نظمتها كلية القانون الكويتية العالمية

الخليفة: البصمة الوراثية إحدى أدوات سيادة الدولة في منح الجنسية

استطاع رئيس مجلس الأمناء في كلية القانون الكويتية العالمية د. بدر الخليفة أن يقدم باختصار إنما بدقة ووضوح لمحة شاملة عن علم البصمة الوراثية DNA شارحا بدايات اكتشاف هذا العلم عام 1984 من قبل العالم البريطاني د. اليك جيفريز ووجوه الاستفادة من تطبيقاته في العديد من المجالات ومدى توافقه مع الشريعة الإسلامية والموقف من مشروع القانون المعروض على مجلس الأمة حول تاسيس قاعدة بيانات تتضمن البصمة الوراثية لكل المواطنين والمقيمين في الكويت وسوى ذلك من مسائل ذات صلة بهذا الموضوع.

جاء ذلك في ندوة "البصمة الوراثية - المفهوم والتطبيقات العملية" التي تمت إقامتها ضمن الموسم الثقافي لكلية القانون الكويتية العالمية وحاضر فيها د. بدر الخليفة بصفته الأستاذ المشارك في قسم قانون الجزاء في الكلية وحضرها رئيس وعميد الكلية أ.د. محمد القاطع وعدد من أعضاء هيئة التدريس والطلبة والموظفين.

أدار الندوة رئيس قسم القانون الجنائي بالكلية أ.د. علي القهوجي الذي رحب بالحضور وقدم تعريفا موجزا بالمحاضر وتطرق إلى عمق معرفته العلمية بموضوع المحاضرة كباحث متخصص في هذا العلم يعد من أوائل الكويتيين الحاصلين على دكتوراه في علم الوراثة الجنائية (البصمة الوراثية وتطبيقاتها للاستعراف) من جامعة ستراث كلايد - جلاسكو بالمملكة المتحدة، عام 1989، وتمت ترجمة بعض فقرات الندوة إلى اللغة الإنجليزية.

وبدوره رحب د. الخليفة بالحضور آملا أن يستطيع في فترة محدودة تقديم معلومات كافية عن هذا العلم الذي على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على اكتشافه مازال مفهومه غامضا لدى الكثيرين في الدول العربية

وهو باختصار أن البصمة الوراثية DNA تركيبة إلهية في كل إنسان حيث تحتوي كل خلية في جسمه على الصفات الوراثية التي يكتسبها من والديه بالتساوي وهي تمكننا من التمييز بين شخص وآخر بدقة تصل إلى 100% إلا في حالة حدوث خطأ ناتج عن تدخل الإنسان الذي يتولى إجراء الفحص على نسيج الجسم أو سوائله أو يستخلص النتائج.

د. بدر الخليفة يتحدث في الندوة

وعن مجالات الاستفادة من علم البصمة الوراثية قال د. بدر الخليفة إن أبرز المجالات التي يتم الاعتماد فيها على نتائج البصمة الوراثية لأخذ القرار المناسب بشأنها هي إثبات البنوة والأبوة والقضايا الجنائية والمجالات الإنسانية بالتعرف على ضحايا الكوارث الطبيعية والحروب ومثال على ذلك اعتمدتنا على البصمة الوراثية للتعرف على حوالي 150 من الأسرى الكويتيين الذين تم اكتشافهم في مقابر جماعية في العراق وتم تسليم جثامينهم إلى ذويهم بناء على نتائج فحص الـ DNA.

وحول ما يثار عن تعارض نتائج فحص الـ DNA في إثبات البنوة والأبوة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في هذا الخصوص قال د. الخليفة إن هذا العلم يساعد على تأكيد النسب أو نفيه من الناحية البيولوجية أما الشريعة فلها الأسس التي تعتمدها في هذا المجال ولذلك اعتبرت المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية البصمة الوراثية وسيلة لا تكاد تخطئ في التحقق من الوالدية البيولوجية والتحقق من الشخصية.

وأكد د. الخليفة على أن البصمة الوراثية تعتبر أداة من أدوت سيادة الدولة فيما يخص إثبات النسب ومنح الجنسية لمن يستحقها عند وقوع شبهات غش أو تزوير ولذلك فإن قانون الجنسية الكويتي أقر بإخضاع كل قضية نسب لفحص الـ DNA.

أما بخصوص مشروع القانون الخاص بتأسيس قاعدة بيانات للبصمة الوراثية لكل مواطن ومقيم في الكويت فقد اعتبرها د. الخليفة مشروعا كبيرا وجديداً يحتاج إلى مزيد من الدراسة حتى لا نواجه السلبيات من نتائجه وتكلفته المالية والاستعجال في إقراره قد لا يخدم الهدف من تأسيسه. وطالب بضرورة إقامة قاعدة بيانات جنائية وأخرى لمن يحتاجون أكثر من سواهم لتقديم بيانات عن بصماتهم الوراثية كالجنود ورجال الشرطة والإطفاء ومن في حكمهم مما يساعد على التعرف عليهم في حال تعرضهم لحوادث خطيرة تشوه ملامحهم.

وفي الختام دار حوار ثري بين د. خليفة والحضور حول البصمة الوراثية رد في على الأسئلة التي تناولت جوانب من هذا العلم وخصوصا لجهة عدم تعارضه مع مبادئ الشريعة الإسلامية.